# رواتب الأسرى الفلسطينيين والإستهداف الإسرائيلي

## إعداد: رماح شريم

**مقدمة**

قامت بعض البنوك الفلسطينية والعربية باغلاق حسابات الاسرى في مطلع شهرأيار/ مايو 2020، وذلك استجابة للضغوط الاسرائيلية التي باعتبارها أن صرف رواتب الاسرى من قبل السلطة من الأعمال الإرهابية، بعد القرار العسكري المعدل رقم 1827 الصادر عن قائد جيش الاحتلال نداف فيدان في الضفة الغربية في شباط/ فبراير 2020.

وأكد مدير مكتب هيئة شؤون الأسرى في بيت لحم منقذ أبو عطوان أن المطلوب من سلطة النقد أن تتخذ موقفا حاسما تجاه البنوك التي جمدت حسابات الأسرى وتعاطت مع قرار سلطات الاحتلال، داعيا سلطة النقد التي تقوم بدور البنك المركزي إلى إغلاق البنوك وعدم تقديم امتيازات وتسهيلات لها[1].

ورد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية على القرار في جلسة مجلس الوزراء، بقوله: "إن مخصصات الأسرى أمر مقدّس، ولن ترهبنا إجراءات إسرائيل، مشيرًا إلى البحث عن "حلول تحمي مخصصات الأسرى من جهة، وتحمي البنوك من تهديدات الاحتلال من جهة أخرى"[2].

كما شهد الشارع في الأيام الماضية تحركا واسعا من قبل مؤسسات الأسرى ضد ضغوطات الاحتلال على البنوك، حيث طالبت مؤسسات الأسرى، سلطة النقد والحكومة، بإصدار تعليمات للبنوك بعدم إغلاق حسابات عائلات الأسرى تحت أي ذريعة، جاء ذلك في بيان مشترك أصدرته: هيئة الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، ومؤسسة الضمير، ومؤسسة حريات، ومؤسسة الحق[3].

---

[1] عوض الرجوب، استجابة لضغوط إسرائيلية.. بنوك توقف حسابات أسرى وشهداء، الجزيرة،31_10_2020، https://n9.cl/qp4ec.

[2] حملة الترهيب الإسرائيلية حول مخصصات الأسرى، الصفحة الرسمية لرئيس الوزراء محمد اشتية على فيس بوك، 31_10_2020، bit.ly/2TbkiJi.

[3] إغلاق حسابات عدد من الأسرى والمحررين يثير الغضب ضد البنوك العاملة في الضفّة الغربيّة، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 31_10_2020، https://refugeesps.net/p/13989.

**استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للأسرى الفلسطينيين**

تسعى إسرائيل على مدار السنوات الماضية، للتضييق على الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، من خلال سلسلة من الإجراءات، كانت آخرها ضغوط سياسية واقتصادية على السلطة الفلسطينية، إضافة لملاحقات لشركات ومؤسسات مصرفية، بهدف منع وصول الرواتب الشهرية، التي تقدمها منظمة التحرير، لأهالي المعتقلين الحاليين والسابقين[4].

تطورت الضغوط الإسرائيلية على البنوك والحكومة الفلسطينية، فيما يخص رواتب وحسابات الاسرى المالية بشكل كبير، فكان أول إجراء عام 2004، بعد أن قامت قوات الإحتلال باقتحام البنك العربي وبنك القاهرة عمان بمدينة رام الله، وصادرت حوالي 7-9 مليين دولار نقدًا لـ (400) مودع، من أفراد وجمعيات، بذريعة أن هذه الأموال جاءت من سوريا، وإيران، وحزب الله، لتغذية ما وصفته "الإرهاب الفلسطيني"[5].

وازدادت هذه الضغوط الإسرائيلية بعد وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم، حيث أكد أسامة السعدي، النائب في الكنيست الإسرائيلي عن القائمة العربية المشتركة، ان الكنيست أقر عشرة قوانين تتعلق بالأسرى وتشديد العقوبات عليهم، خلال الفترة 2015-2017، مؤكدا ان هذه القوانين تعكس مدى سيطرة اليمين على مقاليد الحكم ، وعداءه الشديد لكل ما هو فلسطيني [6].

حاولت السلطة الفلسطينية التغلب على الضغوط الإسرائيلية والأمريكية التي تتعلق بموضوع الأسرى ورواتبهم، عن طريق حل وزارة الأسرى والمحررين وتحويلها إلى هيئة تابعة لـمنظمة التحرير في أيار/مايو 2014، كمخرج من الضغوط الممارسة على السلطة[7].

---

[4] بنوك فلسطينية ترضخ لإسرائيل وتغلق حسابات لأسرى فلسطينيين.. وحماس تصفه بـ"الانحراف الخطير"، عربي بوست، 4_11_2020، https://n9.cl/fmkpo.

[5] قريع يطالب إسرائيل بإعادة الأموال المسروقة، ميدل إيست أونلاين،31_10_2020، bit.ly/2XvR0Xk.

[6] ندوة خاصة لاستعراض تقريره الثاني حول: القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع والداعمة للاحتلال والاستيطان، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ،31_10_2020، bit.ly/3g0ry4H.

[7] "هيئة شؤون الأسرى" من وزارة إلى هيئة .. والآن إلى أين؟!، بوابة الهدف الإخبارية،3_11_2020 ، bit.ly/2Wy8nHH .

وقامت السلطة الوطنية باستلام أموال مستحقات الضرائب (المقاصة) ناقصة، وصرفت رواتب الأسرى كاملة رغم الأزمة المالية التي تعرضت لها، وذلك تأكيد على أن رواتب الأسرى خط أحمر لا تستطيع تجاوزه، مهما بلغت الضغوطات الإسرائيلية.

وتصرف السلطة الفلسطينية رواتب لأكثر من 11 ألف أسير ومحرر حسب قانون الأسرى والمحررين رقم (19) للعام 2004، الذي ينص في المادة رقم (7): "على السلطة أن تصرف لكل أسير راتب شهري يحدده النظام، ويكون مربوط بجدول غلاء المعيشة". وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى نهاية نيسان/أبريل 2020، قرابة (4700) أسير[8].

وتنتهك إسرائيل بقوانينها العنصرية وقراراتها المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين القانون الدولي، حيث نصت اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 في المادة (98) على أنه "يجوز للمعتقلين أن يتلقوا إعانات من الدولة التي يكونون من رعاياها، أو من الدول الحامية، أو من أي هيئة تساعدهم"[9].

**الأوامر العسكرية المستهدفة لرواتب الأسرى**

يدخل الأمر العسكري الإسرائيلي في التاسع من أيار/ مايو الجاري الجديد حيّز التنفيذ، والقاضي بملاحقة ومعاقبة كافة الأشخاص والمؤسسات وحتى البنوك التي تتعامل مع الأسرى وعائلاتهم، وتقوم بفتح حسابات بنكية لهم، باعتبار أنّ الأموال التي يتلقونها من السلطة الفلسطينية هي "مكافآت على ارتكاب عمليات إرهابية"، وفق ما جاء في نصّ القرار العسكري الإسرائيلي الصادر في شباط/ فبراير الماضي، في 2020/2/9 إذ وقع قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية أمراً عسكرياً موجه للبنوك العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن التعليمات الأمنية حمل عنوان (التعديل 67 / رقم 1827 / لعام 2020). انطوى على لغة تهديدية للبنوك والعاملين والودائع فيها في حال استمرت بفتح حسابات الأسرى.بحسب الأمر العسكري الاحتلالي الإسرائيلي.

---

[8] مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل (197) فلسطينيًا/ة خلال نيسان/أبريل 2020، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان،3_11_2020: bit.ly/2MaNM6o

[9] قراءة قانونية بشأن القانون الإسرائيلي الخاص بتجميد أموال من العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية 2018، مركز الميزان لحقوق الإنسان،3_11_2020: bit.ly/2zM5tWM

سبق هذا الأمر العسكري اتخاذ قوات الاحتلال تدابير عسكرية مالية عقابية ضد (50) أسيرا من الداخل الفلسطيني، إذ جرى تجميد حساباتهم البنكية في كانون الثاني الماضي، وتبعهم (10) أسرى من القدس المحتلة. وقرار سابق لسلطات الاحتلال باقتطاع قيمة ما يتقاضاه الأسرى الفلسطينيون من رواتب من أموال المقاصة، في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية لدفعها للتوقف عن دفع رواتب لعائلات الأسرى والشهداء[10].

**أسباب استهداف الإحتلال الإسرائيلي لرواتب الأسرى**

تتزايد الإجراءات الصهيونية التصعيدية بحق الأسرى الفلسطينيين، كجزء من سياق أشمل يستهدف تقويض نماذج الصمود الفلسطيني، ويسعى لكسر إرادة الحركة الوطنية الأسيرة، التي طالما اعتبرت نموذجا ملهما للنضال الفلسطيني، ورغم الوفرة الكمية في الردود الفصائلية والرسمية وشبه الرسمية، إلا أنه يمكن ملاحظة غياب الحراكات الشبابية والشعبية التي ارتبط ظهور بعضها بالإضرابات السابقة للأسرى، والتي شكلت بدورها نموذجا لنمط جديد من النضال الفلسطيني العابر للفصائل وللتقسيمات الجغرافية، وهو ما يجب أن يثير قلقا حقيقيا تجاه مصير مثل هذه الحالات، وتجاه افتقاد قطاع واسع من الفاعلين السياسيين الفلسطينيين القدرة على مواصلة التحرك لفترات طويلة، وتنظيم الذات وابتداع أدوات متجددة للعمل، هذه المخاوف جميعها يتصل بصيغة موسمية باتت تصبغ الكثير من أنماط العمل الوطني الفلسطيني، بما يمنح الاحتلال فرصة لفترات من التفرد بالأسرى يمرر فيها إجراءاته ضدهم دون ردود فعل كبيرة من الفلسطينيين خارج السجون[11].

وقال المتحدث بإسم الحكومة إبراهيم ملحم، في بيان، إن "الحكومة تؤكد رفضها الخضوع للضغوط الإسرائيلية، وستظل وفية للأسرى والشهداء ومحافظة على حقوقهم مهما بلغت الضغوط". وأشار ملحم إلى أن رئيس الوزراء محمد اشتية، أوعز بتشكيل لجنة برئاسة محافظ سلطة النقد عزام الشوا، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين

---

[10] "ورقة سياساتية حول الأوامر العسكرية الإسرائيلية بإغلاق الحسابات البنكية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين"، وكالة قدس نت للانباء، 4_11_2020، https://n9.cl/s6abu.

[11] مركز رؤية للتنمية السياسية، استهداف الأسرى الفلسطينيين.. سياقاته الجارية، وأهدافه العميقة، مجموعة التفكير الاستراتيجي، 4_11_2020، https://n9.cl/oyy8.

(التابعة لمنظمة التحرير) وممثلاً عن وزارة المالية لدراسة سبل الرد على التهديدات الإسرائيلية[12].

**خاتمة**

أدى رفض القرار العسكري الإسرائيلي على المستوى الرسمي إلى الاستمرار في صرف مخصصات الأسرى بشكل طبيعي حتى إنشاء مؤسسة مصرفية خاصة للأسرى والمحررين وذوي الشهداء تابعة لمنظمة التحرير، وعلى المستوى غير الرسمي في خروج تظاهرات في مختلف مدن ومحافظات الضفة الغربية، إلى تجميد القرار إسرائيليّ لمدة (45) يوما من تاريخ 2020/6/3، مما يشير إلى أن مزيداً من بذل الجهود الفلسطينية حول هذه الإجراءات يدفع إسرائيل إلى التراجع عن قراراتها الخاصة بالأسرى. وتبقى احتمالية استمرار الضغوط الإسرائيلية على السلطة وجهازها المصرفي قائمة، وكذلك استمرارية استهداف الأسرى ومخصصاتهم المالية.

[12] بنوك فلسطينية ترضخ لإسرائيل وتغلق حسابات لأسرى فلسطينيين.. وحماس تصفه بـ"الانحراف الخطير"، عربي بوست، 4_11_2020، https://n9.cl/fmkpo.